

واقع الشمول المالي في العراق في ظل الاصلاح المصرفي بعد عام 2003

م.م. عذراء خليل خلف	م.م. ليث صلاح الدين محمود	أ.د. عبدالرحمن عبيد جمعة
رئاسة جامعة الانبار	وزارة التربية	كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار
ead19n3003@uoanbar.edu.iq	lieth86alkuabaisi@gmail.com	abd.jumaah@uoanbar.edu.iq
Assist Lecturer	Assist Lecturer	Prof
Athraa Khalil Khalaf	Laith Salahuddin Mahmood	Abdulrahmanjumaah
تاريخ استلام البحث 2025/2/9	تاريخ قبول النشر 2025/7/20	تاريخ النشر 2025/ 10 / 1

المستخلص

يعد القطاع المصرفي والمالي من اهم القطاعات التي تسهم في تعزيز ونمو القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، والذي يعزز من دور هذا القطاع هو تطور الشمول المالي الذي يوفر التعاملات المصرفية الى اغلب المواطنين بسلاسة وسهولة ومن ثم يرفع من نمو الاستثمار والاستهلاك من جهة والادخار من جهة اخرى. و يهدف البحث الى استعراض واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة 2004-2020 ومدى تطور هذه المؤشرات في ظل الاصلاح الاقتصادي والمالي الذي شهده ويشهده العراق بعد عام 2003، انطلاقا من فرضية مفادها يمكن ان يساهم تطور مؤشرات الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والاقتصادي عبر زيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك، اذ شهد القطاع المصرفي العراقي منذ اربعة عقود تراجعا كبيرا في اداء هذا القطاع نتيجة الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي كحرب العراق مع ايران والعقوبات الاقتصادية ثم الاحتلال الامريكي مما انعكس ذلك في سوء تقديم الخدمات وجودتها وصعوبة وصول هذه الخدمات الى اغلب فئات المجتمع وخصوصا الهشة منها مما ولد دورا محدودا للقطاع المصرفي في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الكثير من مشاكل الاقتصاد العراقي ابرزها البطالة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، الاصلاح المصرفي ، القطاع المصرفي

Abstract

The banking and financial sector is one of the most important sectors contributing to the enhancement and growth of economic sectors and economic development. What strengthens the role of this sector is the advancement of financial inclusion, which provides banking services to most citizens smoothly and easily, thereby boosting investment, consumption, and savings. This research aims to examine the reality of financial inclusion indicators in Iraq for the period 2004-2020 and the extent of their development in light of the economic and financial reforms that Iraq has witnessed since 2003. The research is based on the hypothesis that the development of financial inclusion indicators can contribute to achieving economic development, financial stability, and economic stability by increasing investment and consumption rates.

Over the past four decades, the Iraqi banking sector has experienced a significant decline in performance due to the abnormal circumstances faced by the Iraqi economy, such as the Iraq-Iran war, economic sanctions, and the subsequent U.S. occupation. This has resulted in poor service delivery, low quality, and limited access to these services for most segments of

society, particularly vulnerable groups. Consequently, the banking sector has played a limited role in contributing to economic development and addressing many of Iraq's economic problems, most notably unemployment.

Keywords : Financial inclusion Banking reform ، banking sector

المقدمة:

حظي الشمول المالي Financial inclusion في الآونة الاخيرة باهتمام كبير من قبل القائمين والمهتمين بالإصلاح المصرفي لما للقطاع المصرفي من دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والاقتصادي اذ ان تحقيق الشمول يزيد من وصول الخدمات المصرفية الى الافراد بسهولة ويسر وباقل التكاليف، إذ أكدت ازمة الرهن العقاري عام 2008 ضرورة عمل المصارف بطريقة الشمول المالي للخروج من هذه الازمة وتحسين معدلات النمو الاقتصادي والخروج من الركود الذي يسيطر على اغلب دول العالم في ذلك الوقت.

القطاع المصرفي في العراق شهد تحولا وان كان محدودا في التحول نحو الصيرفة الشاملة كأحد سياسات الإصلاح المصرفي التي شهدها القطاع المصرفي العراقي عقب عام 2003 بإشراف البنك المركزي الذي قدم مجموعة مبادرات لدعم هذا التوجه للتحول الى الصيرفة الشاملة.

أولاً: أهمية البحث:

يعد القطاع المصرفي والمالي من اهم القطاعات التي تسهم في تعزيز ونمو القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، والذي يعزز من دور هذا القطاع هو تطور الشمول المالي الذي يوفر التعاملات المصرفية الى اغلب المواطنين بسلاسة وسهولة ومن ثم يرفع من نمو الاستثمار والاستهلاك من جهة والادخار من جهة اخرى.

ثانياً: مشكلة البحث:

شهد القطاع المصرفي العراقي منذ اربعة عقود تراجعاً كبيراً في اداء هذا القطاع نتيجة الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي كحرب العراق مع ايران والعقوبات الاقتصادية ثم الاحتلال الامريكي مما انعكس ذلك في سوء تقديم الخدمات وجودتها وصعوبة وصول هذه الخدمات الى اغلب فئات المجتمع وخصوصاً الهشة منها مما ولد دوراً محدوداً للقطاع المصرفي في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الكثير من مشاكل الاقتصاد العراقي ابرزها البطالة.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى استعراض واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة 2004-2022 ومدى تطور هذه المؤشرات في ظل الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي يشهده العراق بعد عام 2003.

رابعاً: فرضية البحث

يمكن ان يؤدي تطور مؤشرات الشمول المالي الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والاقتصادي عبر زيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للشمول المالي

اولاً: مفهوم المصرف الشامل

يُمكن تعريف المصرف الشامل بأنه الكيان المصرفي الذي يهدف الى تنويع مصادر التمويل وجمع المدخرات من مختلف القطاعات مع توظيف هذه الموارد وفتح خطوط ائتمان مصرفي لجميع القطاعات، وتعمل المصارف الشاملة تقديم الخدمات المتنوعة التي قد لا تعتمد بالضرورة الى الأرصدية المصرفية مما يميزها بين وظائف المصارف التجارية التقليدية و المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال (شارف، 2007، 5) . وبتعريف آخر تُعرف بانها : المصارف التي تقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية ، بما في ذلك دورها كمنظم وتجمع بين وظائف المصارف التجارية ومصارف الاستثمار ، بالإضافة الى نشاط التأمين ، وتأسيس الشركات أو المشروعات ، هذه المصارف لا تقتصر على تخصص قطاعي أو وظيفي ، بل تساهم في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة للاقتصاد ، كما تؤدي دوراً فعالاً في تطوير السوق المالية والبورصة ، وتعزيز كافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع (عرابة ، 2007 : 198) . وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الشمول المالي بأنه العملية التي تتيح الوصول الى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والمنظمة بأسعار معقولة و في الوقت المناسب وبشكل يلبي احتياجات الافراد والشركات بكفاءة ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات من خلال تبني مناهج مبتكرة ، بغية تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (الشبني وبن لخضر ، 2018 : 108) . وأما البنك الدولي فيعرف الشمول المالي على أنه : امكانية الوصول الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تكفي احتياجاتهم من معاملات ، مدفوعات ، مدخرات ، الائتمان ويتم تقديمها لهم بطريقة تنسجم بالمسؤولية (اسيا و محاجبية، 2018 : 747) .

ثانياً: وظائف المصارف الشاملة (عبد المطلب ، 2000 : 5) (السيسي ، 2003 : 79)

- 1- تقديم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للعملاء ، من بينها اعداد دراسات الجدوى ، وتقديم الاستشارة والنصح لمن يقوم بطلبها .
- 2- الاسناد ، وهي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الاوراق المالية (الاسهم) المصدرة حديثاً من الشركات المصدرة لها وبيعها على حساب مخاطرة مصرف الاستثمار
- 3- تشترك في ادارة عمليات الاندماج بين المصارف ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء .
- 4- ادارة الاصول ، تتعلق هذه الخدمة بالأوراق المالية التي تحقق تدفق ثابت على قيمة الورقة المالية حيث يقوم المصرف بأنشاء محفظة استثمارية ادخارية تسمى (خدمات الاوراق المالية ذات الدخل الثابت FICC) التي تشمل السندات والاسهم ذات معدل الفائدة وتوزيعات الثابتة للأرباح .
- 5- بحوث السوق ، تهتم معظم المصارف بالبحوث وتركز بشكل خاص على البحوث المتعلقة بمجال الوساطة وادارة الاصول وتقديم البحوث الاستثمارية ، ومثال على ذلك البحوث الخاصة بالصناعة لكي تتمكن المصارف بتقسيم تلك الصناعات الى كيانات اقتصادية كبيرة (BUIG BRACKET) ، (الطبقة العليا) ، والسوق الاوسط (كيانات اقتصادية متوسطة المستوى) ، وسوق البوتيك (الكيانات الاقتصادية المتخصصة) .

6- المضاربة بالأسهم ، أصبحت المصارف الان تقوم بعمليات المضاربة بالأسهم او تداول المشتقات المالية لحسابة بالإضافة الى السمسرة (وكلاء عن العملاء)، وتعرف وظيفته هنا (صناع السوق) .

7- الخدمات المصرفية الخاصة ، بالإضافة الى قيام المصرف بدعم تمويل منشأة الاعمال لزيادة رأس مالها عن طريق الاكتتاب أو العمل كوكيل العميل في اصدار الاوراق المالية ، بالإضافة الى قيام المصارف بدعم منشأة الاعمال عن طريق تقديم النصيح في عمليات الاندماج والاستحواذ .

8- تنوع النشاط المالي والاستثماري ، من خلال الدمج بين أنشطة الاقراض والاستثمار المباشر، يشمل ذلك تقديم القروض المصرفية للوسطاء والمتعاملين في السوق المالية ، الى جانب تسديد القروض وطرحها في شكل سندات واسهم مباشرة للشركة المراد منحها القروض المصرفية ، يتم ذلك من خلال طرح اسهم الشركة وسندات في السوق المصرفية مباشرة ، تحت إشراف ورعاية المصرف الشامل ، والذي يتميز بقدرته على توزيع استثماراته بما يخدم المجتمع ككل ، دون التركيز على قطاع معين كما هو الحال في المصارف المتخصصة التي تعاني من نقص التنوع في أنشطتها ، وهذا يبرز أهمية دور المصرف الشامل مقارنة بالمصارف المتخصصة .

ثالثاً: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

أدراكاً لأهمية الشمول المالي في مكافحة الفقر و تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ، ازداد الاهتمام الدولي بالتركيز على السياسات والمبادرات الهادفة الى تطوير الشمول المالي ، أصبح من الضروري تعزيز الجهود لتنفيذ هذه السياسات بشكل فعال ومراقبة تأثير تلك المبادرات لضمان تحقيق النتائج المرجوة (العبيدي ، 2021: 25-26) .

تم تقييم أبعاد ومؤشرات الشمول المالي من مختلف المؤسسات والهيئات المالية العالمية و الباحثين كل حسب نظريته

1- حسب البنك الدولي

تقسم الى خمسة أبعاد ويحتوي على مجموعة مؤشرات (بن رجب ، 2018 : 5-6)

البعد الاول : استعمال الحسابات المصرفية

• تشير هذه النسبة الى البالغين الذين لديهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية مثل مكاتب ، البريد ، مؤسسات التمويل الاخرى.

• تشمل طرق الوصول الى الحسابات المصرفية مثلاً أجهزة الصراف الآلي ، فروع المصرف.

• عدد المعاملات (الايداع أو السحب) .

2- حسب مجموعة العشرين

في قيمة لوس كابوي IOS CADOS عام 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي المقدمة

من الشركة العالمية للشمول المالي (GPFI) و تشمل هذه ابعاد رئيسية هي :

- الوصول الى الخدمات المالية .

- استخدام الخدمات المالية .

- جودة في إنتاج وتقديم الخدمات .

ويشمل كل بعد من الأبعاد الثلاثة على مجموعة من المؤشرات يمكن إدراجها في الجدول الآتي

المؤشرات	الأبعاد
عدد نقاط الوصول الى الخدمات حسابات النقود الالكترونية مقدار ترابط الخدمة	الوصول الى الخدمات المالية
البالغين ممن لديهم تعامل مصرفي البالغين ممن لديهم حساب ائتمان منتظم زيادة وتيرة استعمال الحسابات المصرفية التحويلات الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات	استخدام الخدمات المالية
متطلبات الشفافية العوائق الائتمانية	جودة الخدمات المالية

المصدر : العراقي، بشار احمد و النعيمي، زهراء احمد (2018) الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان - اربيل في العلوم الادارية والمالية، 107.

رابعاً: دوافع التحول الى المصارف الشاملة

تشهد المصارف تحولات عديدة وعميقة في وظائفها في السنوات الاخيرة وهذه التحولات تصب في تعدد وإزباد وظائف المصارف، ومن بين أهم الدوافع التي تؤدي الى التحول نحو تبني مفهوم المصارف الشاملة ما يأتي (شارف ، 2006 : 8) :

دوافع ذاتية : تمتلك المصارف دافعاً ذاتياً مستمراً لتطوير أدائها خاصة عندما تتوفر لديها إدارة ذكية فاعلة وقادرة على قراءة ورصد وتحليل التطورات والتحويلات المحيطة بها واتخاذ القرارات والسياسات اللازمة للتواصل معها ، وبهذا فأن المصرف غير قادر على هذا التفاعل بشكل مناسب فانه يواجه خطر الزوال او الانهيار حيث لا يمكنه بناء روابط قوية مع القطاع العائلي أو قطاع الاعمال مما يؤدي الى انقطاع سبل الحياة له .

أ-التطورات والتحويلات الاقتصادية والمحلية : نتيجة لهذه التغيرات ظهرت مجالات تحتاج الى تدخل المصارف ودورها الفاعل مثل برامج الخصخصة وتوسيع مجال قوى السوق ويتطلب ذلك من المصارف تنفيذ هذه

البرامج بكفاءة، كما برزت الأسواق المالية الناشئة في العديد من البلدان النامية مما يفرض على المصارف مسؤولية كبيرة في تنشيط هذه الاسواق وتفعيلها وابتكار منتجات جديدة نتعامل معها

ب- التطور العلمي والتكنولوجي : ادى التقدم ان في مجال الاتصالات والمعلومات الى توفير بيئة ملائمة لظهور هذا النوع من المصارف حيث ساهم في سرعة تبادل المعلومات بين المصارف والعملاء وبين المصارف والسوق وبين المصارف وقطاعات الانتاج والخدمات، ومن ثم قللت كثيرا من فرص عدم دخول المصارف في الكثير من المشروعات.

ت- ظهور المصارف الافتراضية وتطوراً ملحوظاً في استخدام النقود الالكترونية : وذلك بفضل التقدم التكنولوجي الهائل وقد ادى هذا التطور في التقليل من الحاجة الى أنتشار المصارف والتزايد من فروعها، وبدأت العديد من المصارف في الدول المتقدمة تقليص عدد فروعها وتسريح جزء من العاملين فيها نتيجة تأثير هذا التوجه .

ث- المنافسة : تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير المصارف والتحول نحو المصارف الشاملة فتوجد المنافسة بين المصارف ذاتها داخل الاقتصاد الواحد او بين الاقتصاديات المختلفة ومن هنا ظهرت مقولة "ان لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا" وعلى هذا الاساس اتبعت المصارف نهج الذهاب الى العمل بدلاً من مجيئه اليها، كما هناك ايضا منافسة غير مصرفية والمؤسسات غير مالية صناعية كانت او تجارية اذ تبين السوق المالية الان انخرط العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة في مجال تقديم الخدمات المالية والتمويل التي اعتادت المصارف تقديمها مما ادى الى تأكل وانخفاض ارباح هذه الاخيرة .

خامساً: مقومات التحول الى المصارف الشاملة

لكي تتمكن المصارف الشاملة من اداء وظائفها على افضل شكل يجب ان تتوافر مجموعة من المقومات الاساسية وهذه المقومات يمكن تقسيمها الى تلك المتعلقة بالمصرف نفسة واخرى بالسياسات التي تتبناها الدولة (السياسي ، 2008 : 206 - 210) (الهندي ، 2000 ، 8) .

أ- المقومات المرتبطة بالمصرف : منها على سبيل المثال

1- موارد بشرية وكفاءات تنظيمية رفيعة المستوى لضمان النهوض بالأعمال المصرفية التقليدية و تفعيل تكنولوجيا المعلومات ليس فقط اربط الفروع التابعة للمصرف، بل ايضاً لربطها بباقي المصارف وبيئات الاعمال المحيطة بها، هذا الربط يمكن من الحصول على المعلومات في الوقت مما يسهم في اتخاذ قرارات علمية و مدروسة .

2- توفر موارد مالية ضخمة لضمان تقديم المصرف لخدماته المتنوعة للعملاء في اي وقت واي مكان .

3- ادارة تسويقية عالية الكفاءة .

4- تعزيز الوعي المصرفي بشكل عام لفهم مهام المصارف الشاملة .

ب- مقومات مرتبطة بالسياسات التي تعتمدها الدولة : يتضح دور السياسات الحكومية في تشكيل وترسيخ مفهوم المصارف الشاملة والتي تشمل :

- 1- اصدار التشريعات اللازمة لتمكين المصارف من تقديم اعمالها وخدماتها بشكل فعال .
- 2- تعزيز كفاءة البنك المركزي من خلال توفير الاستشارات والدعم والمساندة لهذه المصارف ويساعدها على اداء رسالتها بفعالية لتحقيق التنمية الاقتصادية .
- 3- اقتناع السلطات والاجهزة الرسمية في الدولة بمفهوم المصارف الشاملة ورسالتها وتوجيه الدعم والمساندة لها

سادساً: اهمية الشمول المالي

أصبح مصطلح الشمول المالي من أكثر المصطلحات تداولاً في الآونة الأخيرة لما له من اهمية كبيرة في توفير فرص أفضل لإدارة الاموال بشكل سليم وآمن ، كما يفتح الباب امام الادخار والاستثمار في مجالات متنوعة ، بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المحدود وانتشالهم من الفقر والمعاناة، وايضا دوره الكبير في محاربة البطالة ، وله تأثير ملموس بشكل كبير على الجانب الاجتماعي حيث يعمل على تعزيز الاهتمام بمحدودي الدخل وفئات معينة مثل المرأة والشباب، ويركز ايضاً على تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجها في القطاع المالي الرسمي من خلال تقديم الخدمات المالية المناسبة، هذه الجهود تسهم في تحسين مؤشرات الشمول المالي عمى قضايا ، مما يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، ويؤدي الى خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة ، يمكن تلخيص اثار ارتفاع مستويات الشمول المالي بالفقرات الرئيسية الاتية (صندوق النقد العربي ، 2008 : 5).

1- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية : أظهرت الدراسات التطبيقية التي أجراها البنك الدولي وجود عالقة ايجابية بين ارتفاع مستويات الشمول المالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما ان عمق انتشار الخدمات المالية وزيادة استخدامها يرتبط بتحقيق مستويات اعلى من العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة الى الأثر الإيجابي على أسواق العمل.

2- زيادة استقرار النظام المالي : يسهم زيادة استخدام السكان للخدمات المالية بشكل ملحوظ في زيادة استقرار النظام المالي، فعند ازدياد الاعتماد على النظام المالي الرسمي تنتوع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مما يقلل من مستويات التركيز فيها و يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.

3- زيادة قدرة الأفراد للاندماج ومساهماتهم في بناء مجتمعاتهم : اسفرت الدراسات التي تبحث في فوائد توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على ادارة النظام المالي ستعزز من قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، و تحسين قدرتهم على إدارة المخاطر المالية واستيعاب الصدمات الناتجة عن التغيرات المالية.

4- أتمتة النظام المالي : يتطلب توسيع نطاق الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها اعتماد المزيد من الأتمتة في تقديم هذه الخدمات مما يجذب العديد من المستخدمين في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال

الاتصالات والإلكترونيات خلال القرن الواحد والعشرين، يؤدي زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة في مجال المدفوعات الى فوائد لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية المقدمة لهذه الخدمات، حيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما تسهم الائتمته في تحسين قدرة النظام المالي على متابعة حركة الأموال ومراقبتها مما يقلل من مستويات الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب، اضافة الى ذلك تخلق أئتمته المدفوعات المختلفة تخلق فرصاً جديدة لانضمام المزيد من الأفراد الى النظام المالي الرسمي.

ثانياً: مفهوم والتحديات التي تواجه الاصلاح المصرفي

2-1- مفهوم الاصلاح المصرفي

المعنى اللغوي لكلمة اصلاح يقصد بها العملية التي تهدف الى تحسين الشيء اكثر اصطلاحاً، اما المعنى الاقتصادي لكلمة الاصلاح الى الجهد الوطني الهادف الى توجيه مسار الاقتصاد نحو الاتجاه المرغوب فيه، من خلال تعديل السياسات الاقتصادية المتبعة وتغيير منهجيات تطبيقها بهدف معالجة الاختلالات البنوية في الاقتصاد واستعادة مسار النمو الاقتصادي. و يهدف هذا الإصلاح أيضاً إلى : (المطيري، 2023: 16-17)

- توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة لكافة شرائح المجتمع.
- خلق فرص عمل تستوعب الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
- تحقيق التوازن بين الإنفاق والإيرادات.
- السيطرة على معدلات التضخم .

2-2- التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق (خلف، 2024: 74 - 75).

1- لا يمكن للقطاع المصرفي أن يباشر عمله بكفاءة أو أن يحرز تقدماً ملموساً في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، إلى جانب ظروف سياسية مضطربة، إذ إن طبيعة التدخلات السياسية وهيمنة الإدارة العليا تؤثر سلباً على استقلالية القرار داخل المصارف الحكومية، مما يُضعف قدرتها على تبني سياسات مصرفية فعالة تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2- تعتبر عملية تأهيل العاملين في القطاع المصرفي، بشقيه العام والخاص، ضرورة جوهرية للنهوض بجودة الخدمات المصرفية وتحقيق التكامل مع المتغيرات العالمية في ميادين التكنولوجيا المالية، وتقنيات الاتصالات والمعلومات، والتسويق المصرفي الإلكتروني، ويتطلب ذلك تبني برامج تنظيمية ودورات تدريبية متخصصة، تهدف إلى تعزيز قدرات الكوادر العاملة على تطبيق المفاهيم الحديثة والتقنيات المتطورة، فضلاً عن نقل المعرفة التقنية والمصرفية إلى العراق، بما يضمن مواكبة البيئة المصرفية المحلية مع التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية.

3- يمثل غياب إطار قانوني متكامل يُنظم العمليات المصرفية الإلكترونية أحد أبرز التحديات التي تعيق تطور القطاع المصرفي في العراق، وتحول دون اندماجه الفعّال في منظومة الصناعة المصرفية العالمية، إذ يُعد توفر

التشريعات المنظمة للتعاملات الرقمية عاملاً جوهرياً لتأمين بيئة مصرفية مرنة وآمنة، بما يُمكن من اعتماد التقنيات الحديثة، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتعزيز الثقة لدى المستخدمين والمؤسسات على حد سواء.

4- شكل التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية ووسائل الاتصالات الحديثة تحدياً مزدوجاً أمام القطاع المصرفي، إذ بالرغم من دورها المحوري في تحويل العالم إلى قرية رقمية مترابطة، وتقليص الحواجز الزمنية والمالية بين المصارف والأسواق العالمية، إلا أن الاستفادة الفاعلة منها تقتضي جاهزية تقنية وتشريعية وتنظيمية عالية. فالتوسع في استخدام الأساليب الرقمية، وتبني البنية التحتية الإلكترونية المتطورة، يفرض على المؤسسات المصرفية مواكبة هذه التحولات لضمان القدرة على المنافسة والاندماج في النظام المالي العالمي بفعالية وكفاءة.

5- تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات وكفاءات القوى العاملة في المصارف العراقية، لا سيما في ظل التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، التي أصبحت تعتمد عليها المؤسسات المالية والمصرفية الرائدة عالمياً، إذ إن العديد من الأدوات المالية والمصرفية البديلة، التي من شأنها إحداث تحول نوعي في الخدمات المصرفية، لا تزال بعيدة عن متناول المصارف العراقية، وهذا يتطلب تبني استراتيجيات فعالة في التدريب والتأهيل، تُمكن الكوادر من مواكبة التطورات الرقمية والانخراط في منظومة العمل المصرفي العصري بكفاءة.

المبحث الثالث- تقييم واقع الشمول المالي في العراق

يمكن تقسيم المؤشرات الأساسية المستعملة لقياس مستوى الشمول المالي الى ثلاثة أنواع، هي: الوصول ، والاستخدام ، والنوعية ، وسنركز على البعدين الأول والثاني (الوصول والاستخدام)، لأنّ قياس البعد الثالث (النوعية) الذي يعكس جودة الخدمات المالية المُقدّمة يعتبر معقداً الى حد ما.

أولاً- مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية:

يعتمد هذا البعد على مجموعة متغيرات، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1- مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي

يُعدّ مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي من المؤشرات المهمة لقياس مستوى الشمول المالي في أي بلد، حيث أنها تعتمد على فروع المصارف المنتشرة في جميع انحاء البلاد، من اجل اىصال الخدمات المالية للجمهور، و هذا المؤشر يعكس مدى توفر فروع المصارف داخل الاقتصاد، ومع ذلك، لا تزال بيانات الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق أقل من المستوى المطلوب على الرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف على فتح فروع جديدة في مختلف مناطق العراق، مازالت الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق اقل من المستوى المطلوب (البنك المركزي العراقي، 2021: 145). ويتبين من الجدول (2-1) اذ ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة خلال المدة من 2004 الى 2009 ، و بلغت (50.6) في عام 2004 و (56.9) عام 2008 وبعدها اخذت الكثافة المصرفية بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغت (44.25) في عام 2019، وبلغت عام 2020 (45.06) ، و ازدادت عام 2022 (48.22). اما الانتشار المصرفي فقد بلغ (1.97) في عام

2004 واستمر بالارتفاع ليصل الى اعلى نسبة له (3.34) عام 2014 وبلغ عام 2017 (2.27) ، واستمر بالانخفاض ليصل في عام 2019 الى (2.25)، وبلغ عام 2020 (2.22) وعام 2021(2.19) وحقق اعلى انخفاض لعام 2022(2.07). والتغير البسيط أعلاه على الرغم من زيادة عدد الفروع، جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق، وكما موضح في الجدول (1-3)

الجدول (1-3) بعض مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد البالغين (الف نسمة) 15 سنة فأكثر	عدد مصارف	عدد فروع المصارف	عدد الفروع لكل 100 الف بالغ	عدد الفروع لكل (1000) كم2	الكثافة المصرفية 100 الف نسمة	الانتشار المصرفي 100 الف نسمة
2004	27,139	15964	29	536	3.35	1.23	50.6	1.97
2005	27,963	16448	31	542	3.29	1.24	51.5	1.93
2006	28,810	16947	37	542	3.19	1.24	53.1	1.88
2007	29,682	17460	37	549	3.14	1.26	54.0	1.84
2008	31,895	18761	37	560	2.98	1.28	56.9	1.75
2009	31,664	18625	43	774	4.15	1.77	40.9	2.44
2010	32,489	19080	48	912	4.77	2.09	35.6	2.80
2011	33,338	19929	52	929	4.66	2.11	35.9	2.78
2012	34,207	20569	54	990	4.81	2.27	34.6	2.89
2013	35,095	21227	54	1042	4.90	2.39	33.7	2.96
2014	36,004	21926	57	1204	5.49	2.76	29.9	3.34
2015	36,933	22082	57	854	3.86	1.96	43.24	2.31
2016	37, 883	22654	64	866	3.82	1.99	43.74	2.29
2017	37,140	22109	69	843	3.81	1.93	44.05	2.27
2018	38,200	22696	71	865	3.81	1.98	44.16	2.26
2019	39,300	23294	73	888	3.81	2.04	44.25	2.25
2020	40,150	22507	76	891	3.96	2.05	45.06	2.22
2021	41,190	23066	74	904	3.92	2.08	45.56	2.19
2022	42,248	25153	70	876	3.48	2.01	48.22	2.07
2023	43,324	26091	70	843	3.23	1.93	51.39	1.94

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي، تقارير ونشرات سنوية مختلفة

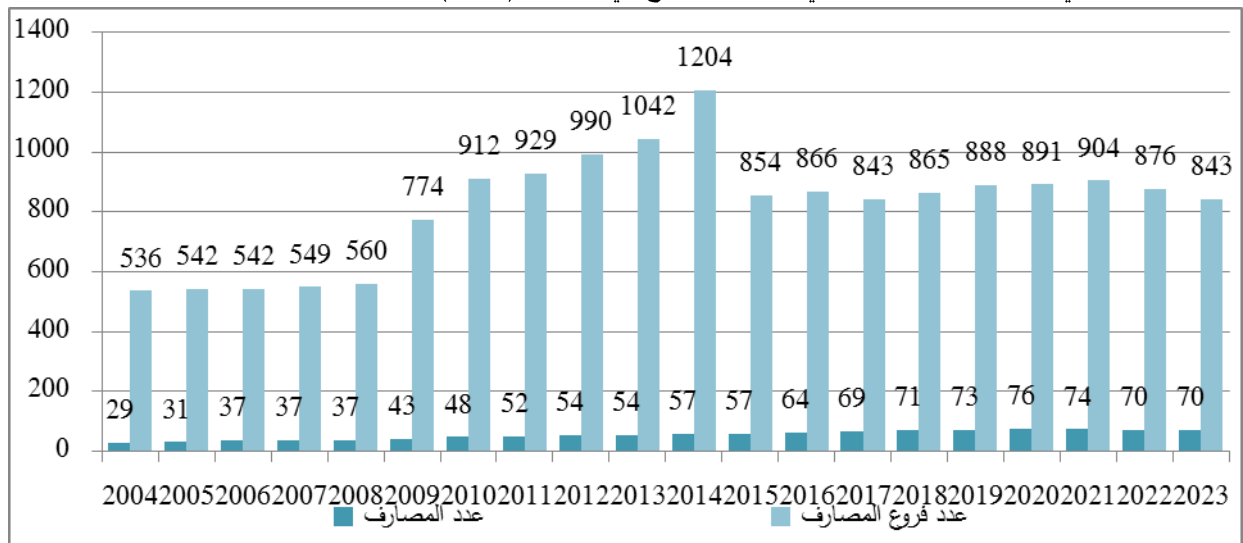
وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء

*الكثافة المصرفية = عدد السكان (ألف نسمة) / عدد الفروع

**الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان (نسمة 100000)

ملاحظة : تبلغ مساحة العراق (435,052) كم²

يتبين من الجدول (3-1) إنَّ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق مازالت دون المستوى المطلوب، على الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي لتشجيع المصارف على فتح فروع جديدة في مختلف أنحاء البلاد، إذ ازداد عدد المصارف خلال المدة (2004 – 2022) من 29 مصرفاً في عام 2004 الى 70 مصرفاً في عام 2022 ما يعني ان هنالك خطوات لتحسين واقع الانتشار المصرفي في العراق، رافق تلك الزيادة في عدد المصارف زيادة عدد فروعها من (536) في عام 2004 الى (876) في عام 2022، ولكن بعد سيطرة التنظيم الارهابي على ثلاث محافظات عراقية تعرض القطاع المصرفي الى تراجع كبير بسبب توقف هذه الفروع عن العمل بالإضافة الى بعض الفروع الأخرى التي مرت ادارتها بأزمات سيولة، ليصبح عدد فروع المصارف (854) فرعاً في عام 2015 ، وبعد تحسن الأوضاع تم إعادة فتح الفروع تدريجياً حتى وصل الى (865) و (888) فرعاً لسنتي 2018 و 2019، وشهد عام 2022 انخفاض في عدد الفروع إذ تم تصفية (2) من المصارف التجارية المحلية الخاصة و(3) من المصارف الأجنبية التابعة للمصارف اللبنانية العاملة في العراق بسبب الأزمة المالية التي واجهها الاقتصاد اللبناني. وكما موضح في الشكل (3-1)

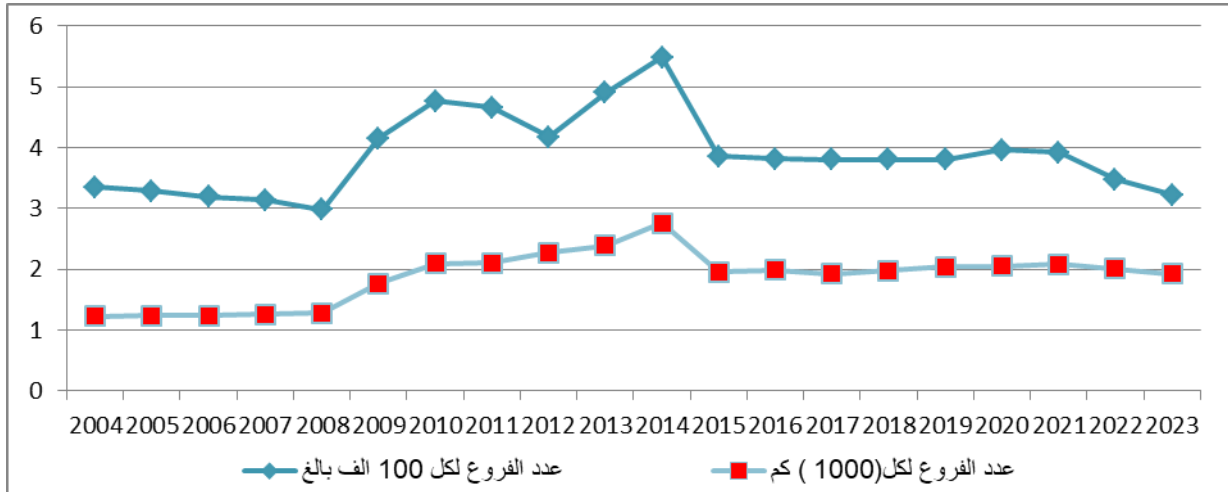


الشكل (3-1) الانتشار المصرفي في العراق للمدة 2004 – 2022

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-1)

يظهر الجدول (3-1) والشكل (3-1) ان عدد الفروع المصرفية لكل 100 الف بالغ خلال مدة (2004-2010) بلغت تقريبا ثلاثة فروع لكل 100 الف بالغ وخلال المدة (2010 – 2014) بلغت خمسة فروع لكل 100 الف بالغ حيث يتضح التفاوت في نسب المؤشر على الرغم من زيادة عدد فروع المصارف وذلك السبب في زيادة عدد السكان البالغين بنسب اكبر من زيادة فروع المصارف، وبسبب الأوضاع التي مر بها العراق بعد عام

2014 ادت الى غلق عدد كبير من الفروع المصرفية مع زيادة عدد البالغين انخفاض المؤشر للسنوات 2015 ، 2016، 2017 ليصبح 3.86، 3.82، 3.81 على التوالي و هذا يعني ان نسبة هذا المؤشر لعدد الفروع لكل 100 الف بالغ هي اقل من اربعة فروع لكل 100 الف بالغ ، وبعد تحسن الوضع وتم اعادة فتح الفروع المصرفية وتحسن المؤشر بشكل تدريجي، واستمر انخفاض عدد الفروع للسنوات 2020، 2021، 2022 ليصل الى 3.96، 3.92، 3.48 على التوالي نتيجة لانخفاض عدد المصارف، وكما مبين في الشكل (2-3).



الشكل (2-3) الانتشار المصرفي لفروع المصارف في العراق للمدة (2004 - 2022)

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2-1)

في ما يخص الانتشار المصرفي حسب المساحة الجغرافية تشير النسب من 2004 - 2010 الى فرع واحد تقريبا لكل 1000 كم² ، وبعد عام 2010 تحسن هذا المؤشر بسبب زيادة عدد الفروع المصرفية اذ تشير النسب الى فرعين تقريبا لكل 100 كم الى سنة 2014 اذ انخفاض هذا المؤشر، ولكن بعد تحسن الوضع بلغ في عام 2019 (2.04) لكل 1000 كم، واستمر المؤشر بالانخفاض للسنوات 2020، 2021، 2022 ليصل الى 2.22، 2.19، 2.07 على التوالي وذلك بسبب انخفاض عدد المصارف، ولكن تبقى هذه النسبة قليلة وغير كافية لتمكين جميع الافراد في المجتمع من الوصول الى للخدمات المصرفية خاصة الفئات التي تسكن في المناطق الريفية والبعيدة عن المركز و تركز اغلب الفروع في مناطق دون الاخرى ما تمنع اغلب المواطنين من الاستفادة من الخدمات المصرفية .

2- مدى انتشار خدمات الدفع الالكتروني: (pos)، (poc)، (ATM)

الدفع الالكتروني هي تحويل ثمن سلعة او خدمة بشكل الكتروني باستخدام احدى وسائل الدفع الالكتروني حيث تستخدم كأداة وفاء بديلة عن وسائل الدفع التقليدية كالنقود والشيكات، من خلال سداد ودفع الالتزامات المالية للشخص اتجاه الغير بشكل الكتروني عن طريق نظام مقدم من المؤسسات المصرفية والمالية لجعل عملية الدفع امنة (مهدي، 2024:2). و من اجل اجتذاب عدد أكبر من الجمهور إلى النظام المصرفي و زيادة حجم العمليات داخل النظام المالي وتعزيز استخدام خدمات الدفع الإلكتروني، والتخلي التدريجي عن التعامل بالنقد والتحول نحو زيادة خدمات الدفع الإلكتروني وهي تُعدُّ من الأهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيقها، إذ يقيس هذا المؤشر مستوى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني (البنك المركزي العراقي، 2021: 146).

أ - انتشار خدمات الدفع الالكتروني (ATM) :

الصراف الآلي هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلف تلبي العديد من الخدمات المصرفية للعملاء مدار الساعة من خلال بطاقات الصراف الآلي، وهي بطاقات بلاستيكية ذات مواصفات معينة، تصدر من المصرف (رئيسية و شريفة، 2018: 5). و أن الانتشار المصرفي بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي(ATM) لا تقل أهمية عن انتشار فروع المصارف، بل أكثر من ذلك قد تنوب عن الفروع المصرفية وتقدم الكثير من الخدمات التي تقدمها هذه الفروع، و ان مستوى انتشارها مهم جداً لرفع مستويات الوصول ومن ثم التعامل مع القطاع المصرفي، ويلاحظ ارتفاع عدد ATM خلال مدة البحث ، ولكن هذه النسبة لا زالت منخفضة ولا تلبي الطموح وكما موضح في الجدول (2-3)

الجدول (2-3) الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي (ATM) في العراق للمدة

(2004 - 2023)

السنوات	عدد البالغين (ألف نسمة) (15) سنة فأكثر	عدد ماكنات الصراف الآلي (ATM)	عدد (ATM) لكل 100 الف بالغ	عدد (ATM) (1000) كم2
2004	15964	126	0.78	0.28
2005	16448	144	0.87	0.33
2006	16947	166	0.97	0.38
2007	17460	130	0.74	0.29
2008	18761	130	0.7	0.29
2009	18625	225	1.2	0.51
2010	19080	423	2.22	0.97
2011	19929	467	2.34	1.07
2012	20569	467	2.27	1.07
2013	21227	647	3.04	1.48
2014	21926	337	1.53	0.77
2015	22082	580	2.62	1.33
2016	22654	660	2.91	1.51
2017	22109	591	2.67	1.35
2018	22696	904	3.89	2.07
2019	23294	1087	4.66	2.49

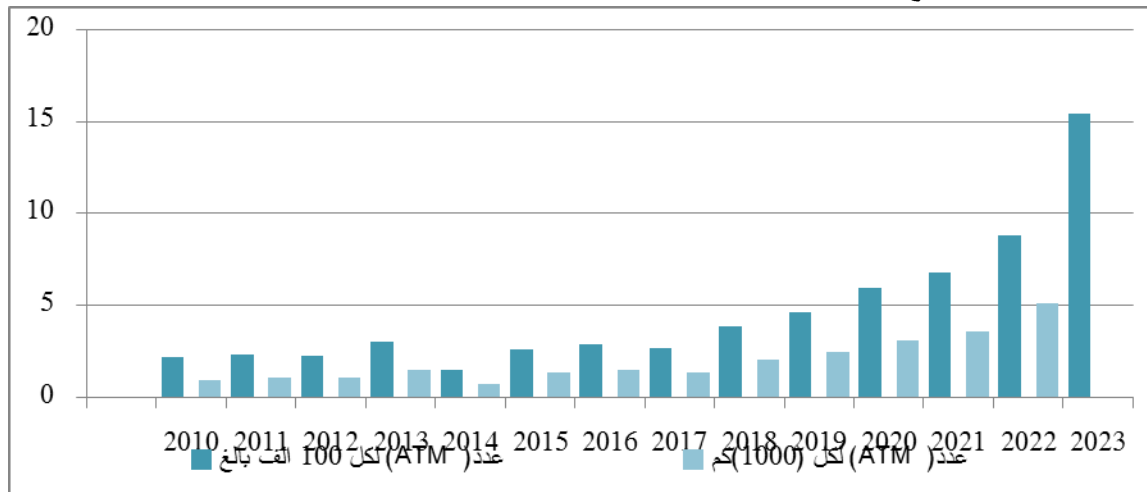
3.08	5.95	1340	22507	2020
3.59	6.78	1566	23066	2021
5.10	8.83	2223	25153	2022
9.24	15.41	4021	26091	2023

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء.

يتبين من الجدول (3-2) ان عدد اجهز (ATM) لعام 2004 بلغ 126، و قد ارتفع من 225 في سنة 2009 ، و كان العدد يتزايد مستمر في جميع السنوات باستثناء عام 2014 الذي شهد تراجع عدد الأجهزة الى (337) جهازاً، لكن بعد ذلك ولاسيما للسنوات 2020 و 2021 و 2022 ازداد عدد الأجهزة لتصبح 1340 و 1566 و 2223 على التوالي، وذلك بفضل جهود البنك المركزي العراقي في تقديم أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الالكترونية بالإضافة الى المساهمة في توظيف الرواتب التي بدأها مع موظفي البنك بمشاركة عدد من المصارف من خلال توفير أجهزة ATM ، و يوضح الشكل البياني (3-3) يتضح ان عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ قد ارتفعت من 0.78 لسنة 2004 الى 8.83 عام 2022، اذ شهدت مدة البحث تطوراً في عدد اجهزة الصرف الالي لكل 100 الف بالغ، اذ شهدت السنوات 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021 و 2022 ارتفاعاً ملحوظاً في هذا المؤشر لتصبح 2.67 و 3.89 و 4.66 و 5.95 و 6.78 و 8.83 على التوالي ويعود السبب الى ما ورد ذكره من تطوير أنظمة الدفع فضلاً عن توظيف رواتب الموظفين .



الشكل (3-3) انتشار خدمات الدفع الالكتروني (ATM) الى عدد البالغين و مساحة العراق

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-3)

بالنسبة لانتشار الأجهزة وفقاً للمساحة الجغرافية (لكل 1000 كم) شهدت أيضاً ارتفاعاً للأسباب نفسها التي سبق ذكرها، إذ ارتفعت النسبة من (0.97) في سنة 2010 وصولاً إلى (5.10) لسنة 2022 ، بمعنى أنه لكل 1000 كم يتوفر تقريباً جهازين صراف آلي فقط . وكما موضح في الجدول والشكل البياني اعلاه .

ب: انتشار خدمات الدفع الإلكتروني (poc)، (pos)¹ :

زيادة خدمات الدفع الإلكتروني تُعدّ من الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادتها و نلاحظ ارتفاع عدد اجهزة ال (pos) من (918) عام 2017 الى (10718) في عام 2022 وكذلك الحال لأجهزة (poc) فقد ارتفعت بشكل كبير من (5,143) عام 2017 الى (17610) في عام 2022 وكما مبين في الجدول (3-3)

الجدول (3-3) انتشار خدمات الدفع الإلكتروني (poc)، (pos) في العراق للمدة (2017-2023)

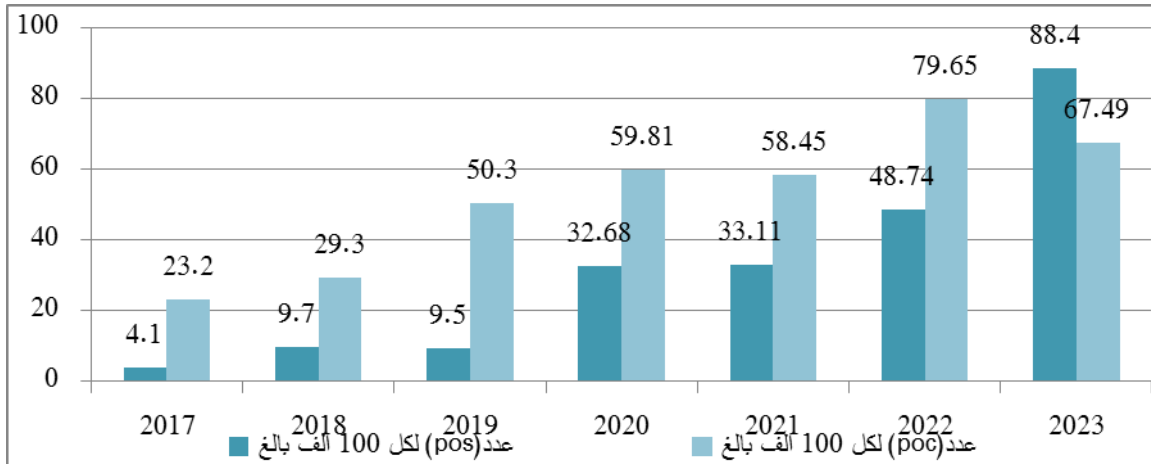
سنوات	عدد البالغين (ألف نسمة) (15 سنة فاكثر	عدد نقاط pos	عدد نقاط poc	عدد (pos) لكل 100 الف بالغ	عدد (poc) لكل 100 الف بالغ	عدد (pos) لكل 1000 كم	عدد (poc) لكل 1000 كم
2017	22696	918	5,143	4.1	23.2	2.1	11.8
2018	23294	2,200	6,625	9.7	29.3	5.0	15.2
2019	22507	2,226	11,677	9.5	50.3	5.1	26.8
2020	23066	7540	13796	32.68	59.81	1.733	31.71
2021	25153	8329	14704	33.11	58.45	1.914	33.79
2022	22109	10718	17610	48.74	79.65	2.463	40.47
2023	26091	23066	17610	88.40	67.49	5.30	40.47

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، دائرة المدفوعات

نلاحظ زيادة اجهزة (POS) لكل 100 الف بالغ من (4.1) عام 2017 إلى (9.7) عام 2018 ، وحققت ارتفاع ملحوظ للسنوات 2020، 2021، 2022 لتصل الى 32.68، 33.11، 48.74، أمّا (POC) فقد ازدادت أعدادها من (23.2) عام 2017 إلى (29.3) عام 2018 ، واستمرت بالارتفاع لتصل عام 2022 الى 79.65 لكل

¹ فتعرف نقاط البيع point of sale ، ونقاط الاتصال point of contact : هي أجهزة خاصة متصلة بشبكة المصرف وموضوعة تحت تصرف صاحب المحل التجاري ، تستخدم اجهزة (pos) للشراء فقط اذ تقوم الأجهزة بالتأكد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة لتغطية قيمة البيع (المشتريات) ، ثم تصدر إيصالاً يؤكد إتمام عملية السداد ، يتم بعد ذلك الخصم من حساب العميل وإضافته إلى حساب المحل، ويمكن لحامل البطاقة ان يدفع ثمن المشتريات ، اما اجهزة (poc) فيستخدم لصرف الرواتب فقط (ياس، 2018 : 71)

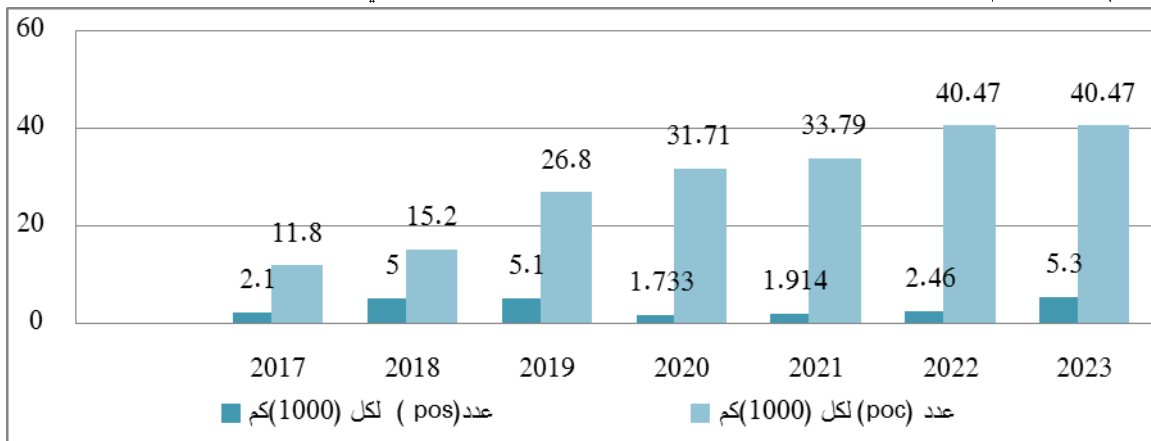
100 ألف بالغ وهي أكثر من حيث العدد من أجهزة POS ، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه النسب في المستقبل بما يتماشى مع توجيهات البنك المركزي العراقي في هذا المجال، وكما موضح في الشكل (3-4)



الشكل (3-4) انتشار خدمات الدفع الالكتروني (poc)، (pos) الى عدد البالغين

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-3)

ويظهر الشكل (3-4) انتشار خدمات الدفع بين عدد سكان العراق لكل (1000) كم نسمة، حيث تبقى هذه النسبة منخفضة على الرغم من ارتفاعها إذ بلغت نسبة عدد (POS) في عام 2017 (2.1) وارتفعت لتصل الى (5.0) في عام 2018 واخذت هذه النسبة بالارتفاع للسنوات 2020، 2021، 2022 إذ بلغت 17.33، 19.14، 24.63 على التوالي. اما (POC) فقد شهدت ارتفاع من (11.8) في عام 2017 الى (15.2) في عام 2018، وحقت 31.71، 33.79، 40.47 للسنوات 2020، 2021، 2022 على التوالي، و مع ذلك يبقى انتشار خدمات الدفع منخفضاً جداً، حيث أن معظم المحلات والأسواق التجارية لا زالت تتعامل بالنقد ولا تستخدم أجهزة نقاط البيع (POS) بسبب عدم انتشار هذه الثقافة بين أصحاب المحلات التجارية، خاصة في المناطق الشعبية والناحية.



الشكل (3-5) انتشار خدمات الدفع الالكتروني (poc)، (pos) الى مساحة العراق

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-3)

ثانياً - مؤشر استخدام الخدمات المالية:

ان الخدمة المصرفية هي نتاجاً لتطور مجموعة من التقنيات والاساليب التكنولوجية الحديثة التي افرزتها الثورة التكنولوجية، و تم ادخالها في النظام المصرفي بهدف تسهيل العمليات المالية وتعزيز كفاءتها بين مختلف الاطراف الاقتصادية والمتعاملين بشكل عام، والتي تشمل المعلومات المالية بين الافراد والمنظمات والشركات (رميسة وشريفة، 2018: 53). و تمثل الخدمات المصرفية المؤشر الثاني لقياس مستوى الشمول المالي في العراق ويتمثل باستخدام الخدمات المالية والمصرفية المختلفة ومدى فاعلية و كفاءة مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع ذلك الاستخدام، ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية وهي(مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية و مستوى العمق المصرفي وانتشار خدمات الدفع عبر الهاتف).

1-مؤشر العمق المصرفي:

يظهر مؤشر العمق المصرفي مستوى تقدم الوساطة المصرفية و من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، وانخفاض تكلفتها، بالإضافة الى توسع المؤسسات والأدوات المصرفية المختلفة، يسهم هذا التطور في دعم عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وتمّ تقدير هذا المؤشر باستخدام متغيرين، الأول : هو نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى عدد البالغين . والثاني :نسبة ودائع القطاع الخاص إلى عدد البالغين ، و يعد تطور الائتمان والودائع نسبة الى عدد البالغين من مؤشرات الاستخدام للشمول المالي (البنك المركزي العراقي، 2021: 150) . و كما مبين في الجدول (4-3)

الجدول (4-3) العمق المصرفي في العراق للمدة (2004 - 2023)

السنوات	الائتمان المحلي الخاص	ودائع القطاع الخاص	عدد البالغين (ألف نسمة)	الائتمان المحلي الى عدد البالغين 3/ 1	ودائع القطاع الخاص الى عدد البالغين 3/ 2
(مليار دينار)			(15) سنة فاكتر		
2004	620	3,431	15964	3.883	21.49
2005	950	3,689	16448	5.775	22.42
2006	1881	4,751	16947	11.09	28.03
2007	2387	9,402	17460	13.67	53.84
2008	3978	11,616	18761	21.20	61.91
2009	4646	12,686	18625	24.94	68.11
2010	8527	13,711	19080	44.69	71.86
2011	11356	18,192	19929	56.98	91.28
2012	14650	21,115	20569	71.22	102.65
2013	16947	24,450	21227	79.83	115.18
2014	17745	24,702	21926	80.93	112.66
2015	18070	23,636	22082	81.83	107.03
2016	18164	23,697	22654	80.18	104.60
2017	19452	26,093	22109	87.98	118.01
2018	20216	27,364	22696	89.07	120.56
2019	21042	30,708	23294	90.33	131.82

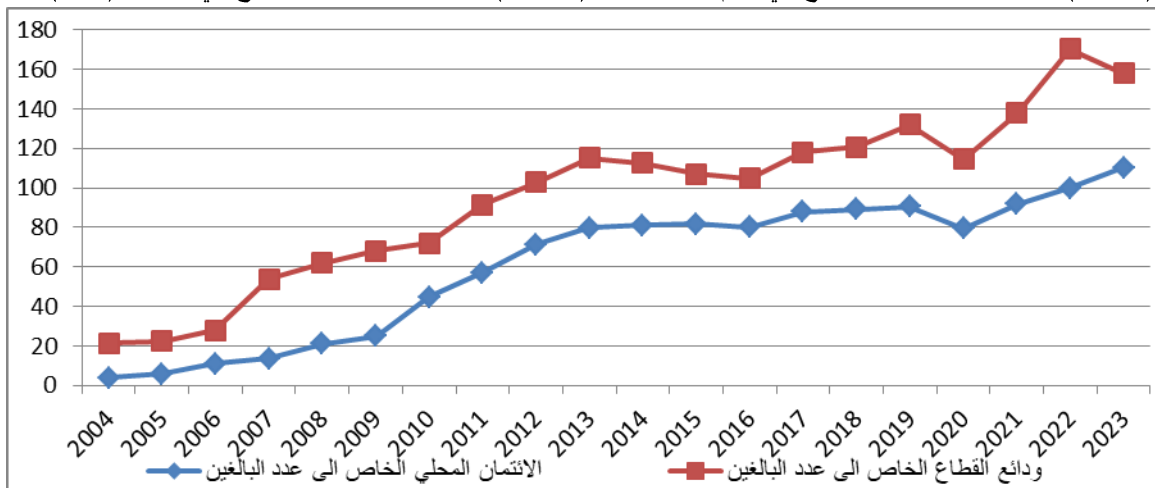
114.32	79.52	22507	25732	17902	2020
137.91	91.61	23066	31811	21132	2021
170.20	100.0	25153	42811	25179	2022
157.86	110.21	26091	41188	28757	2023

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء

يتبين من الجدول (3-4) ان الائتمان المحلي الخاص والودائع الخاصة شهدت تطورات كبيرة ، اذ ارتفع الائتمان الخاص من (620) مليار دينار عام 2004 الى (8527) عام 2010، و الى (21042) عام 2019، وشهدت انخفاض عام 2020 لتصل الى (17902)، وشهدت عام 2021 ارتفاعاً لتبلغ (21132)، وعام 2022 (25179). وبالنسبة الائتمان الى عدد البالغين فقد تطور بمعدلات نمو ايجابية اذ ارتفعت نسبة الائتمان لكل 100 الف بالغ من (3.8) مليار دينار لعام 2004 الى (44.69) عام 2010، والى (90.3) مليار لعام 2019، وشهدت انخفاضاً عام 2020 اذ بلغت (79.52)، وبلغت عام 2021 (91.61) وعام 2022 (100.0) لكل 100 الف بالغ . اما ودائع القطاع الخاص فقد ارتفعت من (3431) مليار في عام 2004 الى (13,711) عام 2010، و (30,708) مليار دينار في عام 2019 ، و بلغت عام 2022 (42811) . اما نسبته الى عدد البالغين فقد ارتفع من (21.4) مليار لكل 100 الف بالغ في عام 2004 الى (131.8) مليار دينار وكما موضح في الشكل (3-6)



شكل (3-6) نسبة ائتمان القطاع الخاص ونسبة ودائع القطاع الخاص إلى عدد البالغين

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-4).

2- مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية:

يعد الشمول المالي عاملاً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة واستقرارها المالي، و الحالة الاقتصادية للدولة لا تتحسن طالما ان عدداً كبيراً من الافراد والمؤسسات ينجزون معاملاتهم المالية خارج الجهاز المصرفي، وتعدّ

عملية فتح الحسابات المصرفية من العوامل الأساسية في زيادة الشمول المالي، والاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية التقليدية والإلكترونية، وتشير البيانات المتوفرة إلى أن عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لم يصل إلى المستوى المطلوب، حيث بلغت عدد الحسابات المفتوحة لدى المصارف في عام 2017 (1,361,034) حساباً وارتفع عدد الحسابات ليبلغ في عام 2019 (3,039,522)، وبلغت عام 2022 (8,795,891) حساباً وهي نسبة منخفضة جداً، مقارنة بدول متقدمة، و بالنسبة لعدد الحسابات إلى عدد البالغين فوق 15 سنة فقد بلغ (61.5) حساب لكل 100 ألف بالغ وارتفعت في عام 2018 لتبلغ (71.8)، وعام 2022 (349.695)، ويعود ذلك الى عدم وجود زيادة كبيرة في عدد الحسابات المفتوحة مقارنة بعدد السكان، و على الرغم من قرار توظيف رواتب الموظفين في جميع مؤسسات الدولة، قد يكون السبب أن معظم الموظفين قد تم توظيف رواتبهم في مصارف حكومية لا تمتلك نظاماً شاملاً، ما أدى إلى إصدار بطاقتهم دون فتح حسابات مصرفية لهم، هذا مؤشر على أن نسبة كبيرة من البالغين لم يستفيدوا من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، مما ينعكس سلباً على الشمول المالي، لذلك يستدعي الأمر من المصارف بذل جهود كبيرة لنشر الوعي حول أهميته و فوائده من خلال تكثيف الدورات والنشرات التثقيفية لتعريف الشباب وباقي أفراد المجتمع بأهميته لتسهيل التعاملات والتداول اليومي وبأقل كلفة ممكنة (الاستقرار المالي، 2019: 86). و بلغت عدد البطاقات المصرفية في عام 2017 (6,377,305) بطاقة اما نسبتها لكل 100 ألف بالغ فقد بلغت (288.4)، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ في عام 2019 (451)، وعام 2022 (644) لكل 100 ألف بالغ اما عدد البطاقات المصرفية فقد ارتفع بشكل كبير ليلبلغ (10,506,725) في عام 2019، وبلغت عام 2022 (16,202,771) وذلك بسبب قرار توظيف رواتب الموظفين في جميع مؤسسات الدولة

الجدول (3-5) مؤشرات الحسابات المصرفية في العراق للمدة 2017 – 2023

السنوات	عدد البطاقات الإلكترونية	مجموع الحسابات المصرفية	عدد البالغين 15	عدد البطاقات الإلكترونية الى عدد البالغين+15	الحسابات المصرفية الى عدد البالغين+15
2017	6,377,305	1,361,034	22109	288.448	61.560
2018	8,810,030	1,630,677	22696	388.175	71.848
2019	10,506,725	3,039,522	23294	451.048	130.485
2020	11,749,408	6,126,976	22507	522.033	272.225
2021	14,906,294	6,696,657	23066	646.245	290.325
2022	16,202,771	8,795,891	25153	644.168	349.695
2023	19,754,229	13,289,332	26091	648.440	349.737

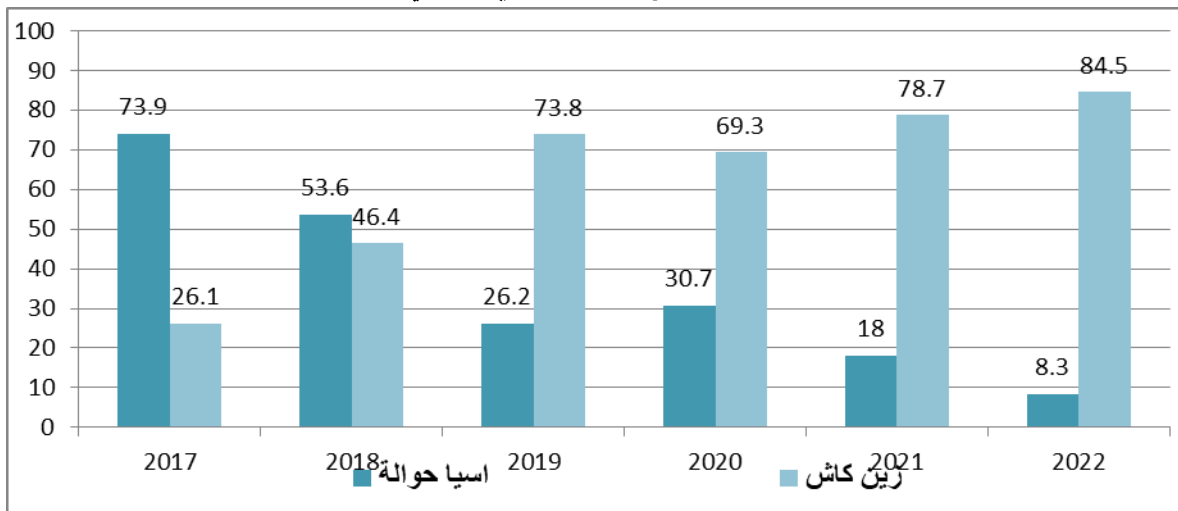
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، دائرة المدفوعات

3- انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل:

إنَّ زيادة استخدام الأدوات الإلكترونية في تسوية المدفوعات يعزز الشمول المالي، و تأكيد البنك المركزي العراقي على ضرورة انتشار أدوات الدفع الإلكتروني، اذ منح إجازة لشركتين لتسهيل عملية الدفع الإلكتروني عبر الموبايل، وهما زين كاش و آسيا حوالة ، و باشرت هاتان الشركتان بتقديم الخدمات المالية المتنوعة لزيائهما، مثل تحويل الأموال، و شراء البطاقات الإلكترونية، و دفع الفواتير ، و تعبئة خطوط الدفع المسبقة للهواتف المحمولة، و الإيداع و السحب النقدي من وإلى المحفظة الإلكترونية، عبر المراكز المعتمدة لدى الشركتين (العبيدي، 2021: 81). و المحفظة الإلكترونية هي بطاقة ذكية تحتزن عدد من الوحدات القيمة، و يقوم حاملها بدفع قيمتها سلفاً، و تستعمل حتى نفاذها، و لكن بعض البطاقات تتم اعادة شحنها، و هي طريقة الإلكترونية لإدارة النقود العادية (رئيسة و شريفه، 2018: 30). و الشكل (3-7) يوضح النشاط المالي لكل شركة الذي تم قياسه بالمبالغ المحولة لكل شركة. الجدول (3-6) حصة اسيا حوالة و زين كاش من المحافظ الإلكترونية في العراق للمدة (2017 – 2022)

السنوات	اسيا حوالة	زين كاش	عدد المحافظ الإلكترونية
2017	73.9	26.1	222,442
2018	53.6	46.4	271,906
2019	26.2	73.8	403,797
2020	30.7	69.3	122623
2021	18.0	78.7	210726
2022	8.3	84.5	297124

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، دائرة المدفوعات



الشكل (3-7) حصة اسيا حوالة و زين كاش من المحافظ الإلكترونية للمدة (2017 – 2022)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2-6)

يتبين من الشكل (3-7) أنَّ المنافسة بين الشركتين قد ازداد من عام 2017 إلى 2022 فقد كانت شركة آسيا حوالة تسيطر على غالبية عمليات التحويل بنسبة وصلت إلى (73 %) مقابل (26 %) لزين كاش عام 2017 ،

لتزويد شركة زين كاش من عملياتها وتصبح المسيطر الأكبر على هذه الخدمة، إذ بلغت نسبة التحويلات لديها (84.5%) مقابل (8.3%) لآسيا حواله عام 2019 ، و إن انتشار هذه الخدمات تعد من الأمور الإيجابية في المساعدة في تقدم خدمات النظام المالي، ولسعي البنك المركزي لزيادة هذه الخدمات فقد قام بمنح إجازة لشركة أخرى تعمل داخل النظام المالي، وأن ازدياد المنافسة بين الشركات يؤدي بالإيجاب على التطور النظام المالي.

رابعاً: مؤشرات جودة الخدمات المالية في العراق :

ترتكز مؤشرات بُعد الجودة على معايير وتعليمات تتعلق بحماية المستهلك والتوعية المصرفية، و التي تعد من العناصر الأساسية لتحقيق ورفع مستويات الشمول المالي، وهو ما دفع دائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي- قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور لسنة 2006 بتوجيه تعميم الى المصارف وشركات التحويل المالي ومقدمي خدمات الدفع الالكتروني تحت عنوان ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور، و تدرج تحت كل منها تعليمات ومشاريع تهدف الى توعية وتنقيف الجمهور بالخدمات المصرفية والمالية وتحسين العلاقة بين المستهلك والقطاع المصرفي لغرض تحقيق الشمول المالي والاستقرار المالي وحماية العملاء من المخاطر وعمليات الاحتيال التي قد يتعرضون لها عند استخدام هذه الخدمات، واستناداً لما سبق قررت المصارف الى فتح قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور لتنفيذ التوجيهات الواردة في تعليمات البنك المركزي العراقي. وعقدت المصارف وبعض من الجامعات عدداً من الندوات حول مفاهيم الشمول المالي لتعريف الجمهور بالخدمات المالية واهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي (العبيدي، 2021 : 83) .

الاستنتاجات

1- ان زيادة الشمول المالي في العراق تعكس نجاح سياسة البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي، من خلال تعزيز ثقة الافراد في التعامل مع القطاع المالي الرسمي، و قد ساهمت هذه الزيادة في عدد الحسابات المصرفية الناتجة عن توطين الرواتب، بالإضافة الى التوسع الكبير في عدد اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع في تحقيق هذا النجاح.

2- انخفاض عدد المصارف العاملة في العراق الى 70 مصرف والى 876 فرع نتيجة لانسحاب عدد من المصارف اللبنانية نتيجة الازمة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني، ونجد ان العراق يحتل مرتبة متأخرة في انتشار عدد الفروع مما يعني انخفاض مستوى الانتشار المصرفي في العراق، و بلغ مؤشر الانتشار المصرفي لعام 2022 الى (2.07) وهذه النسبة قليلة قياساً بمستويات الحاجة الفعلية لزيادة الوصول الى الخدمات المصرفية وتشجيع الافراد على تقليل نسبة الادخار، وان انخفاض نسب الانتشار المصرفي يمثل مؤشر سلبي عن مدى القدرة على تحقيق الشمول المالي .

3- تمثل النسبة المعيارية للكثافة المصرفية لكل مصرف يقدم خدماته الى عشرة الاف نسمة في حين بلغ مؤشر الكثافة المصرفية لعام 2022 الى (48.22) والذي يعكس تحسن مستوى الشمول المالي، لكنه دون المستوى المطلوب في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة بسبب عدم التوسع في شبكة الفروع المصرفية.

4- زيادة أجهزة الصراف الآلي خلال مدة البحث لكنها تبقى دون المستوى وذلك بسبب عدم امتلاك العديد من المصارف الحكومية والأهلية لأجهزة الصراف الآلي، وزيادة عدد أجهزة POS ، وزيادة في عدد POC خلال مدة الدراسة ، وما زال انتشار في خدمات الدفع منخفضاً جداً، حيث أنَّ معظم الأسواق التجارية و المحلات لا تزال تعتمد بشكل كبير على التعامل النقدي وليس على أجهزة نقاط البيع (POS) نتيجة لعدم انتشار هذه الثقافة، بالإضافة الى ان هذه العملية لا تزال غير مفهومة لمعظم أصحاب المحلات التجارية، خاصة في المناطق الشعبية والنائية .

5-زيادة الائتمان المحلي الخاص خلال مدة الدراسة وهذا يعكس تحسن مستوى استخدام هذه الخدمة مقارنة بعدد البالغين من السكان نتيجة للسياسة التي يتبعها البنك المركزي لتطوير الشمول المالي.

6- شهدت مدة الدراسة زيادة في عدد البطاقات الالكترونية و يعزى ذلك الى قرار توظيف رواتب الموظفين في جميع مؤسسات الدولة ، مما أدى الى زيادة عدد الحسابات المصرفية مع ذلك لا تزال دون المستوى المطلوب.

7-زيادة عدد المحافظ الالكترونية خلال مدة الدراسة ما يشير الى زيادة استخدام الهاتف النقال في الخدمات المالية والمصرفية، و إنّ انتشار هذه الخدمات تعدّ من الأمور الإيجابية المساعدة في تطوير خدمات المالية.

التوصيات

1- على البنك المركزي تعزيز دور القطاع المصرفي لعمليات الدفع عبر الموبايل ، حيث تعد هذه الخدمات من الأدوات الفعالة التي تسهل اجراء كثيراً من العمليات المالية بشكل كبير ، وتساعد في انجازها بسرعة ودقة.

2- زيادة عدد الصرافات الآلية وخاصة في المناطق التجارية، لتقديم افضل الخدمات المالية، ما يساعد الى جذب العملاء للدخول للنظام المالي، وزيادة مستوى الشمول المالي .

3- زيادة عدد الخدمات المقدمة من قبل القطاع المصرفي والتي تهدف لتسهيل عمليات الدفع والسحب ونقل المعلومات بطريقة امنة وسريعة.

4- زيادة الوعي المصرفي، و تشجيع الافراد لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني مما سيؤدي الى زيادة الشمول المالي، عن طريق زيادة برامج التوعية و التواصل الاجتماعي والتثقيف المالي .

المصادر

- 1- اسيا، سعدان و محاجبية، نصيرة (2018) واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة (الجزائر ، تونس، والمغرب) المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3، 745-757.
- 2- بن رجب، جلال الدين (2018) احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
- 3- تقرير الاستقرار المالي 2019، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي.
- 4- تقرير الاستقرار المالي 2021، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي.
- 5- جرجيس، اراس حجي، و زبير، نوزاد رجب (2022) تأثير الشمول المالي على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2006-2020، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 18، عدد 60،
- 6- حجي، ادريس رمضان، والدباغ، حارث غازي، وعبدالرحمن امير حازم (2023) واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة 2017-2022 ، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 5، العدد4، 149-168.
- 7- الخزرجي، ثريا عبدالرحيم، و الاعرجي، صبيان طارق (2020) القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد26، عدد 119، 323-344.
- 8- خلف، صادق طعمة (2024) الاصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وتقييم المسارات وخيارات الاصلاح، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة النهرين، المجلد 49، العدد 145، 72-82.
- 9- رميسة، بخوش، وشريفة، بلقاسمي(2018) دور انظمة و وسائل الدفع الالكترونية في تحسين الخدمات المصرفية دراسة حالة: البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تبسة-46، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة-.
- 10- السيسي، صلاح الدين محسن (2003) قضايا اقتصادية معاصرة، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- 11- شارف، عبد القادر (2007) البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع اشارة الى حالة الجزائر، العدد 1، العدد 3، 1-16.
- 12- الشنبي، صورية و بن لخضر، السعيد (2018) أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد3، العدد2، 104-129.
- 13- صندوق النقد العربي (2008) الشمول المالي.
- 14- عبد المجيد، عبد المطلب (2000) البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .
- 15- العبيدي، عثمان فلاح (2021) العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

- 16- عرابية، رابح (2009) دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية- مع اشارة الى حالة مصر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 5، العدد 6، 197-220.
- 17- العراقي، بشار احمد و النعيمي، زهراء احمد (2018) الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لجامعة جبهان- اربيل في العلوم الادارية والمالية، 104-121.
- 18- المطيري، سامرة عادل (2023) دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع اشارة للعراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- 19- مهدي، حسين رضا، تطور الدفع الالكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.
- 20- نعمة، نغم حسين، و حسن، احمد نوري (2018) مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية / بغداد، 28- 54.
- 21- الهندي، عدنان (2000) القطاع المصرفي وتحديات المستقبل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 236، المجلد 20.
- 22- ياس، مصطفى نزار (202) مؤشرات الشمول المالي واثرها في الاداء المالي : التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.